خطاب السيد أحمد ونيس

السفير ووزير الشؤون الخارجية الأسبق

بقصر قرطاج في 16 ماي 2016

السيد الرئيس،

السيد رئيس مجلس نواب الشعب،

السيد رئيس الحكومة،

السادة أعضاء الحكومة،

أصحاب السعادة،

سيداتي سادتي،

إنّه لشرف عظيم أن نلتقي اليوم كأسرة دبلوماسية لأوّل مرّة بكافة أعضائها بدعوة كريمة من سيادة رئيس الجمهورية.

وإنّه لمن دواعي الاعتزاز أن نحتفل تحت إشرافكم، سيادة الرئيس، بستينية وزارتنا بقصر الجمهورية رمز السيادة الوطنية.

وإذ ينالني اليوم شرفُ الحديث باسم الأسرة الدبلوماسية في هذه المناسبة المتميّزة، فإنّي أشعر بجسامة مسؤولية الوقوف أمامكم لتناول موضوع السياسة الخارجية التي أشرفتم على تسييرها لسنوات طويلة وفي أدق مراحلها.

وإذ نحيي هذه السنة ستينية الاستقلال وستينية الدبلوماسية التونسية بعد كسوف دام خمسا وسبعين سنة فإنّنا نشعر بنخوة الامتياز بنيل جائزة نوبل للسلام، أسمى جائزة عالمية. ولعلّ الأسرة الدبلوماسية تُدرك أكثر من غيرها كُنْهَ هذا الامتياز الذي نالته بلادنا وهو ما يجعلنا نستحضر مقولة الحبيب بورقيبة "إنّ الاستقلال هو نخوة ومسؤولية".

وإنّ عبقرية تونس تكمن في التغلّب على الأعداء لا بقوّة السلاح ولا بشن الحرب وإنّما بحكمة سياستها وبحنكة دبلوماسيتها.

ومن عظمة تونس أنّ إشعاعها وانتصاراتها تعود أساسا إلى سياستها المبدئية وتعلّقها بالقيم وإلى خصال رجالاتها الذين تحمّلوا المسؤولية بإيمان ونكران للذات.

فقد أدّت الأسرة الدبلوماسية ما عليها وتحمّلت وزر المسؤولية في العالم وعرّفت بسمو الذات التونسية ماضيا وحاضرا.

سيادة الرئيس،

رمزٌ بارزٌ يقترن بتاريخ 03 ماي 1956 يتمثل في إعادة وزارة الخارجية ووزارة الدفاع الوطني إلى السيادة التونسية وقد أحيلتا إلى سلطة الحماية الفرنسية بعد إمضاء معاهدة باردو (12 ماي 1881).

ويجدر بنا توضيح السياق التاريخي لإبراز ما لحق بالبلاد التونسية من سوء مصير.

ينصّ الأمر على إعادة وزارة الخارجية إلى سالف نشاطها. هذا النشاط يعود إلى سنة 1837 وهي سنة تعيين أوّل وزير للشؤون الخارجية هو يوسف رافو الذي كان مستشارا للباي حسين الثاني منذ سنة 1824 وواصل في نفس الخطة مع الباي مصطفي المتزوج من أخت يوسف رافو. ولمّا تولّى الحكم أحمد باي، إبن مصطفى باي، سنة 1837، قرّر تعيين رافو وزيرا للشؤون الخارجية.

ومارس رافو مهامه طيلة ثلاثٍ وعشرين سنة إلى حين اعتلاء الصادق باي العرش سنة تسع وخمسين (1882-1859).

وإنّ إصدار دستور عهد الأمان سنة 1858 وإقرار حقوق جديدة معترف بها للجاليات الأجنبية في تونس والعمل بالتنظيمات العثمانية، كلّ هذا حدا بالصادق باي إلى مراجعة دور "وزارة الأمور الخارجية" كما جاء في النص. فأصبحت الوزارة بموجب الأمر المؤرّخ في 27 فيفري 1860 (05 شعبان 1276) لا فقط وظيفة متمثلة في شخص الوزير بل مؤسسة ضمن دواليب الدولة، ذات صلاحيات محدّدة وهي أربعة :

- **العلاقات السياسية مع الدول الأجنبية،**
- **السهر على الاتفاقيات الخارجية،**
- **المتاجرة،**
- **وأوضاع الجاليات الأجنبية.**

وقرّر كذلك الصادق باي إعفاء رافو وتعيين محمد البكوش الذي كان يشغل منصب كاتب أوّل لخير الدين باشا، وزيرا جديدا للخارجية برتبة جنرال.

وشغل الجنرال محمد البكوش هذا المنصب واحدا وعشرين سنة، تحت إشراف الوزير الأكبر، إلى تاريخ معاهدة باردو حيث أصدر الصادق باي في تاريخ 09 جوان 1881 أمرا بإحالة صلاحيات الأمور الخارجية إلى الوزير المفوّض الفرنسي المقيم بتونس بموجب نظام الحماية.

وبعد إلغاء العمل بمعاهدة باردو في 20 مارس 1956، حقّ للدولة التونسية استعادة صلاحياتها كاملة، وحق إصدار الأمر العلي بتاريخ 03 ماي 1956 الموقّع من قبل الأمين باي والحبيب بورقيبة الوزير الأول ووزير الشؤون الخارجية.

هذه لمحة خاطفة عن عمل وزارة الخارجية التونسية في العشريات الأولى من القرن التاسع عشر حيث اكتسبت العلاقات الخارجية أهمية متزايدة خصوصا بعد مؤتمر فيينا (Vienne) سنة 1815 واحتدام التسابق الاستعماري بين الأقطاب الأوروبية في اتجاه افريقيا وآسيا.

فيما يتعلّق بتونس، تعدّدت البعثات الدبلوماسية والقنصلية فبلغت عشرين وكالة سنة 1850 في أواخر حكم أحمد باي (1837-1855).

واشتهر خاصة ستّةُ سفراء، نذكر في مقدّمتهم سليمان ململّى، أوّل سفير لتونس لدى الولايات المتحدة الأمريكية، وقد فوّضه حموده باشا في ديسمبر 1805، لدى الرئيس Thomas Jefferson (1801-1809).

كما نذكر بعثات دبلوماسية أخرى دعت إليها تطوّرات الأوضاع خاصة احتلال الجزائر سنة 1830، وكان يقودها في العواصم الأوروبية وفي بلاد المشرق كلٌّ من عثمان هاشم ومحمد الجلولي وخير الدين باشا، والجنرال حسين والجنرال محمد البكوش.

ويحيل قرار 3 ماي 1956 كذلك إلى سياق ثان وهو أنّ معاهدة باردو والاعتراف الرسمي بالاستقلال في 20 مارس 1956 يكفيان بصفة مبدئية لاسترجاع كلّ مقوّمات السيادة التونسية. إلاّ أنّ ممارسة السيادة الخارجية كانت تستدعي إبرام اتفاقية إضافية مع فرنسا نظرا لأنّ اتفاقية الاستقلال الداخلي (3 جوان 1955) تنصّ في البند الرابع على "الاحتفاظ بكلّ التراتيب الراهنة المعمول بها فيما يتعلّق بالشؤون الخارجية وذلك في صورة انعدام تحوير أو تغيير أو إبرام مرسوم دولي".
وعلى هذا الأساس ينصّ بروتوكول الاستقلال بصريح العبارة على أنّه "متى وُجدت بعض التراتيب التي تتضمّنها اتفاقيات 03 جوان 1955 وتكون مخالفة للوضع القانوني الجديد للبلاد التونسية كدولة مستقلة وذات سيادة، فإنّ هذه التراتيب يقع تنقيحها أو إلغاؤها". لذا وجب إبرام عقد جديد يحلُّ محلّ هذه التراتيب.

أمّا بخصوص الدفاع الوطني، فإنّ الإشكال يتمثّل أساسا في جلاء الجيوش الفرنسية المتمركزة في الثكنات المنتشرة في أنحاء البلاد والتي تعزّزت بعد انسحاب الجيش الفرنسي من Vietnam وبعد اندلاع الثورة الجزائرية في نوفمبر 1954.

هذه الأوضاع فرضت منذ تكوين حكومة بورقيبة في 15 أفريل 1956 خَطّة جديدة في جوّ من التوتر بسبب الأزمة اليوسفية من جهة، ومن جهة أخرى بحكم مساندة تونس للثورة الجزائرية وتزويدها بالسلاح.

لذلك تعمّد الحبيب بورقيبة ضمّ وزارتي الخارجية والدفاع الوطني إلى الوزارة الأولى استظهارا بكسب جميع مقوّمات السيادة الوطنية. وواصل في اتخاذ إجراءات عملية فرضها

كأمر واقع قصد الإسراع بإبرام الاتفاقية الإضافية. وما الأمر العلي المؤرّخ في 03 ماي 1956 إلاّ إحدى هذه الإجراءات.

ولم تمر سوى عشرةُ أيام على تشكيل الحكومة، حتى دعا الحبيب بورقيبة سلك القناصل إلى "دار الباي" بالقصبة وعبّر لهم عن رغبته في الارتقاء بالعلاقة مع دولهم على أساس "علاقة الدولة المستقلة بالدولة المستقلة". وسارع إلى السفر إلى باريس للقاء رئيس الحكومة Guy Mollet ووزير الخارجية Christian Pineau في 10 و11 ماي وطرح عليهما فضية ممارسة السيادة الخارجية.

وكان أوّل من استجاب من ضمن القناصل، القنصل الأمريكي السيد Hughes يوم 15 ماي حيث أبلغه قرار واشنطن بإقامة علاقات دبلوماسية مع تونس. وفي الأثناء ارتقت الدولة التونسية إلى عضوية المنظمة العالمية للصحة OMS في 10 ماي وإلى عضوية المنظمة الدولية للشغل OIT في 12 جوان.

هكذا تجسّمت السيادة الخارجية عُنوَةً على أرض الواقع.

وفي يوم 16 ماي انطلقت في باريس المفاوضات المتعلّقة بالسياسة الخارجية. وفي الجوهر كان الجانب الفرنسي يرمي إلى عقد معاهدة تحالف تربط البلدين في السياسة الخارجية وفي الدفاع. ولكن تونس، دون أن ترفُضَ هذا المبدإ، طالبت بالاعتراف مسبقا بكامل الحقوق الناجمة عن الاستقلال، وذلك بغية تمكينها من مناقشة المعاهدة بكامل الاستقلالية.

وإنّ تسارع الأحداث على الساحة التونسية والخشية لدى الجانب الفرنسي من إقامة الدول العربية في الإبان علاقات دبلوماسية مع تونس، دفعت الوفد الفرنسي إلى الإسراع بإبرام الاتفاق. وكان العاملان الفاعلان في تقديرنا هما الجولة التي قام بها الصادق مقدّم صحبة الطيب سليم في سبع عواصم عربية أثناء شهر أفريل وقرار واشنطن ولندن إضفاء صفة القائم بأعمال على قنصليهما في تونس، وذلك في 5 و7 جوان. حينها تنازلت فرنسا عن المطالبة بالتحالف السياسي والدفاعي مع تونس وانحصر الأمر في "اتفاقية حول التمثيل الدبلوماسي" فحسب، تمّ التوقيع عليها يوم 20 جوان بين كلّ من الحبيب بورقيبة و Roger Seydoux المندوب السامي الفرنسي.

وختمت المرحلة بتعيين السفراء الأربعة الأوائل بمقتضى أمر عليّ (25 جوان 1956) وهم الدكتور الصادق مقدّم في القاهرة والطيب السحباني في الرباط وعامر المكني بطرابلس والطيب العنابي بجدّة.

وفيما يتعلّق بالجيش الوطني فقد انتظم الاستعراض التأسيسي يوما قبل ذلك بشارع Gambetta (شارع محمد الخامس حاليا) بحضور أعضاء الحكومة والديوان السياسي للحزب وجمهور غفير من الشعب. وبهذا تحقّق الهدف المنشود.

ونستنتج ممّا سبق أن إحياء وزارة الشؤون الخارجية قد تمّ في أربع مراحل هي على التوالي :

1. **إعلان الحبيب بورقيبة في 15 أفريل 1956 عن بعث وزارة الخارجية إسما ووظيفة في حكومة الاستقلال الأولى،**
2. **تجسيم المؤسسة في 03 ماي صلب دواليب الدولة في مكوّناتها الأربعة : ديوان الوزير والكتابة العامة والإدارة المركزية والمصالح الخارجية،**
3. **تعيين الكاتب العام خميس الحجري في 05 ماي،**
4. **استكمال المصالح الخارجية بتعيين السفراء الأوائل في 25 جوان.**

سيادة الرئيس،

كلّنا نعلم أنّ الأسرة الدبلوماسية التونسية ليست وليدة سنة 1956 وأنّ مذهب السياسة الخارجية كان في ذلك التاريخ قد تشكّل وتأصّل واستكمل نضجه.

الدولة التونسية بناها رجال وأفكار صهرتهم نيران الكفاح وقسوة الزمن ونور الحق. خمس سنوات بعد الحرب العالمية الثانية وبعد تأسيس جامعة الدول العربية ومنظمة الأمم المتحدة، كانت طليعة من الدبلوماسيين التونسيين قد خَبِرَتْ بَعْدُ مكامن الضعف والقوة في النظام العالمي حيث كانت تطرح القضية الوطنية على العواصم الأوروبية والأمريكية والآسيوية وتجوب أروقة الهيئات الدولية الكبرى. وكان من نصيبهم كسب الخبرة والجرأة والتجلّد والصبر. وقد حُرِمَ بعضهم من ثمرة النضال ومن نخوة الاستقلال إلاّ أنّهم أقاموا أركان السياسة الخارجية التونسية وشيّدوا البناء الشامخ، مرآة الوطن. وإنّه قَدَرُنَا نحن، معشر الدبلوماسيين التونسيين، أن ندعمه ونحمي حماه.

ويدعوني واجب الوفاء أن أشيد هنا بمآثر الحبيب ثامر وفرحات حشاد خلال سنوات البطولة وغوائل الدهر حيث يتردّد التاريخ، إلاّ أنّ النفوس الكبار تتحدّى الفناء وتعزّز فينا الإيمان الثابت وتوقد في نفوسنا الشعلة التي لا تنطفئ.

إنّ الرسل الأوائل بدءًا من سنة 1919، تفانوا في طرح القضية الوطنية والدفاع عنها في البلاد الإسلامية ولدى الأحزاب الليبرالية بفرنسا. أولئك هم زعماء الحزب الدستوري الناشئ الذين تاقوا إلى الاستفادة من مبدإ تقرير المصير الذي نادى به الرئيس الأمريكي Woodrow Wilson. ورغم ما لهم من الحماس والوطنية المخلصة فإنّهم استثاقوا هذا المبدأ وجعلوا منه الركيزة المثلى في أفق نضالهم.

وانضم إلى هذا الرعيل الأوّل رواد اليسار الأوائل الذين آمنوا بوعود الثورة الروسية وبتعاطف الأحزاب الشيوعية الناشئة في أوروبا للقضاء على الاستعمار.

فمن مزايا نضالهم جميعا أن اخترقوا الثنائية الخانقة بين نواة الوطنيين وغلاة المستعمرين في بوتقة نظام الحماية المغلق. أمّا خطابهم السياسي فقد طغى عليه تأجّج عاطفة ضحلة تبدو جليّة في "تونس الشهيدة". كما طغت عليه دُغمائية الثورة الشيوعية. فتبدّدت رسالتهم في عويل المتألّمين وخيبة المتعنّتين.

أمّا جيل الدستور الجديد الذي برز في الثلاثينات فقد كان يرتوي من مشاغل الشعب وهمومه في شتى ربوع البلاد وفي أعماق جميع الطبقات. وانطلاقا منها وُلدت القضية الوطنية من جديد.

وقد تغيّرت الأوضاع بانهيار الخلافة العثمانية، وامتداد رقعة الاستعمار إلى المشرق العربي وظهور بوادر العدوان على فلسطين. وإنّنا نعيش اليوم مئوية التوقيع على اتفاقيات Sykes– Picot (16 ماي 1916) التي فجّرت أوضاعنا إلى اليوم وما بعد اليوم.

وارتقى زعماء الحزب الجديد إلى إدراك مفاهيم المرحلة وجدلية الخصوم دون الإنزلاق في غرور الشيوعية. وأمسكوا بزمام النضال واستنبطوا طرحا جديدا للقضية الوطنية وتسلحوا بمقوّمات العمل الصحيح في مواجهة الرهانات الحقيقية بعيدا عن أحلام الماضي والشعارات الواهية، فأرسوا دعائم السياسة المُجدية. إنّه جيل المساءلات الأساسية والنضالات الأساسية وتجديد المفاهيم الأساسية.

هذا الجيل الطلائعي قاد المواجهات في الداخل والخارج. رُسله بناة الدبلوماسية التونسية في أوروبا وأمريكا وآسيا والعواصم العربية. لزاما علينا ذكرهم وتمجيد أرواح من رحل عنّا وسكن وجداننا : الباهي لدغم في نيويورك، وجلولي فارس في باريس وأحمد بن صالح في بروكسال وعلي بن سالم في ستوكهولم والحبيب ثامر ثم صالح بن يوسف وحمادي بدره في القاهرة وعلالة البلهوان في بغداد ويوسف الرويسي في دمشق والطيب سليم في دلهي والرشيد إدريس في كراتشي والطاهر عميرة في جاكرتا.

كانت لهم أيادي بيضاء في الوطن وذاقوا مرارة العسر والشدّة وفتحوا الطريق فتحا مبينا. لهم منّا كلّ اعتبار وتقدير اعترافا بفضلهم العظيم. وقد حظينا بلقائهم لمّا تردّدوا علينا في زيارات خاطفة إلى مقرّ الوزارة في سنواتها الذهبية بدار الباي.

وإنّي أدعو الزملاء من الجيل الثالث الذين يتسلّمون المشعل بنخوة ومسؤولية : خذوا العبرة من تاريخ هذا البلد، إن هو وُجد وسما وتغلّب على الصّعاب بفضل الكدّ والجدّ والحق واعملوا على إبقاء الجُذوة متّقدة إلى أن يتعهّدها القادمون من بعدكم.

وواصلت تونس المستقلة النضال في سبيل الجلاء، بدءًا بالجلاء العسكري الذي انتهى بعد سبع سنوات بخروج آخر جندي أجنبي عن قاعدة بنزرت في 15 أكتوبر 1963، ثم الجلاء عن الأراضي الفلاحية التي بقيت تحت قبضة المستعمرين وذلك في 12 ماي 1964. هكذا اختُتمت معركة التحرير وتحقّق الاستقلال.

كانت المرحلة الأولى من الجلاء العسكري في جوان 1958 لمّا توصّلنا إلى قرار مشترك مع فرنسا يقضي بجلاء جميع القواعد الفرنسية عدا قاعدة بنزرت. فكانت مرحلة حاسمة مكّنت من تحرير أراضينا وتزويد المقاومة الجزائرية بالإمدادات والسلاح دون رقابة.

ويعود الفوز إلى حنكة المنجي سليم الذي توفّق إلى إدراج الولايات المتحدة وبريطانيا في مبادرة المساعي الحميدة لتجاوز الأزمة الناجمة عن الاعتداء السافر على قرية ساقية سيدي يوسف (8 فيفري 1958) ممّا حدا بفرنسا إلى الإسراع بإبرام هذا الاتفاق.

وفيما يخصّ قاعدة بنزرت التي كلّفتنا مواجهة دموية سنة 1961، فقد تحقّق الجلاء التام بعد معركة دبلوماسية تحصّل فيها المنجي سليم على عقد جلسة خارقة للعادة للجمعية

العامة للأمم المتحدة وبفوز فريد تمثّل في المصادقة على قرار الجمعية العامة يوم 25 أوت 1961 بـ66 صوتا ضدّ صفر لصالح القضية التونسية.

وبعد شهر واحد من هذا الفوز أي في سبتمبر 1961، انتُخب المنجي سليم في اقتراع سرّي رئيسا للدورة السادسة عشرة للجمعية العامة بـ 90 صوتا ضدّ صفر.

وكادت تونس أن تفوز بعقد أوّل قمّة مغاربية لولا ما حدث في 22 أكتوبر 1956، وهو اختطاف الطائرة المقلّة للزعماء الجزائريين القادمين من الرباط والقاصدين تونس. وهذا التاريخ يُمثّل أيضا ستينية القمة المغاربية التي أُجهضت.

إنّ تونس المستقلّة لم تعلن يوما الحرب على دولة أخرى ولم تسْعَ يوما إلى الدسيسة ضدّ أيّ نظام. هي تؤاثر دوما تسوية النزاعات بالطرق السلمية واحترام الشرعية الدولية. واعتبارا لهذا المنطق واصلت الكفاح لإزالة الاستعمار والميز العنصري ولصون حقوق الشعب الفلسطيني والاعتراف بدولته المستقلة وعاصمتها القدس.

تونس المستقلّة لم تتنصّل يوما من واجب الأخوة فكانت الحاضنة اللحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية منذ نشأتها في سبتمبر 1958 إلى حين دخولها منتصرة أرض الجزائر في جويلية 1962. كذلك احتضنت تونس القيادة الفلسطينية في سبتمبر 1982 إلى حين العودة التاريخية إلى أرض فلسطين في جويلية 1994 في كنف الاعتراف بالحقوق والكرامة. ونزولا عند طلب الأشقاء رحّبنا باحتضان الأمانة العامة لجامعة الدول العربية في تونس لما يزيد عن عشر سنوات.

اليوم تكتب تونس صفحة جديدة في تاريخها. فهي تشيّد مجتمعا عربيا ديمقراطيا طلائعيا. هذا الخيار يرقى بنا إلى حضارة عصرنا لكنّه يُعرّضنا للعداوة والغدر ويحملنا على استنباط خُطط تعود بنا من جديد إلى ضرورة الربط بين الدبلوماسية والدفاع الوطني.

وبقدر ما نطمئن لمآل هذه المعركة، بقدر ما نخشى أن تكون على حساب الثقافة السياسية التي تنمو وتتأصّل في مجتمعنا بفضل مكسب الديمقراطية. ذلك أنّنا نعيش عهدا جديدا، عالميا وتونسيا، عهدا يستوجب الاجتهاد في سبيل أسمى غايات العصر وهي التسامح والرحمة ونبذ العنف والإقصاء.

سيادة الرئيس،

يسألوننا عن مذهب السياسة الخارجية وثوابتها :

1-يتصدّرها مبدأ الدولة الترابية، المستقلّة، ذات السيادة، وفي حدود محدّدة،
2- خلافا لما يُكتب عنها من أنّها تتبنّى مذهب الواقعية، فإنّها في الحقيقة تنتسب فكرا وعملا إلى المذهب الليبرالي وإذا كان بورقيبة قد توخّى في مساره سياسة المراحل ومارس البراغماتية والمرونة و"السُبل الموصّلة" كما يتردّد هذا في مطارحاته، فلأنّه حريص على تمرير القرارات الصعبة بأكبر قدر من المرونة. هكذا كانت المنهجية.

أمّا في جوهر الأمور فقد كان يؤمن إيمانا راسخا بأنّ العلاقات الدولية تنبني في النهاية لا على القوة وإنّما على العقلانية وعلى المبادئ. لأنّ سياسة القوة وإن بدت ظاهريا ذات جدوى فإنّها تبقى هشّة، عبثية وغير مضمونة العواقب. هذه هي خلاصة المذهب الليبرالي.

عقيدتنا في السياسة الخارجية تنطلق من مبدأ عدم وجود أعداء دائمين وأنّ كلّ الأحوال قابلة للتطوّر على أساس إعمال العقل وتحكيم المبادئ.

خلال معركة التحرير التي خاضتها بلادنا كان الاستعمار لِمَا يمثله من نظام مبني على الجبروت هو عدوّنا ولم تكن فرنسا عدوّة لنا، بل على العكس من ذلك كنّا ندعوها للتصالح مع القيم التي وضعتها لنفسها وللتخلص جميعا من جدلية الاستعمار.

ولا شكّ أنّ فرنسا المتحرّرة من أعباء الاستعمار هي أقوى وأنّ صداقتنا القائمة على مبادئ مشتركة هي متينة ومتواصلة. هكذا تكون العلاقات الصحيحة بين الدول.

العلاقات المبنية على المبادئ مضمونة وثابتة وما يقوم على القوة لا يعمّر بل يبقى مهدّدا باستمرار بما هو أقوى منه. وقد علّمنا التاريخ أنّ "كلّ إمبراطورية آيلة إلى الزوال"

3- ومن ثوابتنا الالتزام بميثاق الأمم المتحدة ومبادئها. وما دعم تونس للمنظمة العالمية إلاّ تعبيرًا عن إيماننا بدورها المتميز في الحفاظ على السلم والأمن والإستقرار وتحقيق التعاون الدولي ونشر حقوق الإنسان.

4-ومن ثوابتنا أيضا أنّ السيادة تبقى حكرا على الدولة، عدا ما يتصل ببناء المغرب الكبير مع الأشقاء على أساس الالتزام المتبادل والوضوح والمساواة.

5-قد ننسى ولا ننسى قَسَمًا لا ريب فيه صدحْنا به بعد الجلاء عن قاعدة بنزرت في رحاب وزارتنا بدار الباي في القصبة مع سائر التونسيين في جميع أرجاء البلاد ألاّ تُقام على أديم تونس قاعدة أجنبية.

6-تقوم سياستنا الخارجية على نصرة القضايا العادلة واحترام القيم الكونية والدفاع عن كرامة الانسان.

سيادة الرئيس،

اسمحوا لي في ختام هذا العرض أن أتقدّم بالطلبات الثلاث الآتية راجيا أن تحظى باهتمام سيادتكم،

1- تكريما لأسلافنا من عُمداء الدبلوماسية التونسية الذين ذكرتُ أسمائهم آنفا، وإحياءً لذكرى الذين استشهدوا من بعدهم وهم خميس الحجري والزين المستيري ومصطفى تقية والهادي العنابي، أرجو أن نُخلّد ذكراهم نقشا على الحجر في نصب تذكاري يقام في ساحة الوزارة.

2- أن تَحظى الأسرة الدبلوماسية بنادٍ يليق بها يجمع شملها ويسمح لكافة أفرادها بالتلاقي والتواصل. هذا الفضاء الموحّد الذي تحتاج إليه الأسرة سيسمح كذلك باحتضان الجمعيات الدبلوماسية التي تعدّدت بعد ثورة الحرية والكرامة والتي تساهم في إثراء البحث والتحليل في العلاقات الدولية والفكر السياسي.

3- أن يسعى الزملاء إلى تدوين تجربتهم الدبلوماسية ومذكّراتهم المهنية لإثراء مراجع السياسة الخارجية التونسية وإنارة سبيل الأجيال الدبلوماسية.

وإنّنا لنقتدي بمؤلّفات عُمدائنا ونعتزّ بها كشواهد ثمينة يتجلّى فيها تاريخ سياستنا الخارجية. ونذكر في مقدّمتها كتاب سيادتكم بعنوان "الحبيب بورقيبة، المهم والأهم" الذي يُعدُّ مرجعا أساسيا لسبر أعماق السياسة الخارجية التونسية. كما نشيد بكتاب الزعيم أحمد المستيري "شهادة للتاريخ" الذي تناول فيه بالتحليل العلاقة بين النضال التحريري وبناء الدولة العصرية ودور السياسة الخارجية. ولا ننسى المؤلفات الهامة للسادة الحبيب بورقيبة الإبن ومحمد المصمودي والشاذلي القليبي والطاهر بلخوجة والرشيد إدريس والهادي المبروك

ويوسف الرويسي والحبيب نويرة ومحمد فريد الشريف والتي أثْرت الساحة الفكرية والسياسية بما قدّمته من إفادة وإنارة للمهتمين بالشأن التونسي.

وفي الختام، يسعدني أن أعبّر عن قرارنا كأسرة دبلوماسية إعداد مؤلّف في تاريخ السياسة الخارجية نستحضر فيه أهمّ محطّات هذه الدولة العريقة التي انطلقت منذ ثلاث ألف سنة من Kart Hadasht المدينة الحديثة في عهدها وهي قرطاجة التي تجمعنا اليوم تحت رئاستكم.

والسلام عليكم ورحمة الله.

قرطاج، في 16 ماي 2016